

دراسة مقارنة بين النخبين الفلسطينية والإسرائيلية وعمليّة السلام الفلسطينية – الاسرائيلية

صقر الجبالي

رئيس قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،
جامعة النجاح الوطنية، نابلس

دراسة مقارنة بين النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية

ملخص الدراسة :

شكل متغير الانتماء الحزبي لإعضاء النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية عنصر هام لتأييد اتفاق أوسلو خصوصاً لدى إعضاء الحزب الحاكم الإسرائيلي، وحركة فتح داخل منظمة التحرير، وظهر أن الأحزاب العلمانية أكثر تأييد من الأحزاب الدينية والقومية لدى إعضاء النخبتين. وأن النخبة الإسرائيلية أكثر أنفتاحاً وتمثيلاً من النخبة الفلسطينية؛ وتتشابه النخبتين من حيث ارتفاع نسبة التأييد لأسلو عند كبار السن وانخفاضها لدى صغار السن، وتتساوى نسبة الأجمالي من المؤيدين المولدين داخل فلسطين لدى النخبتين لتصل حوالي 51%.

وظهر وجود علاقة طردية بين ارتفاع مستوى تعليم عضو النخبتين وزيادة تأييدهم للعملية السلمية. وترتفع نسبة إجمالي التأييد بين إعضاء النخبتين الدارسين في الجامعات الشرقية لتصل لنسبة 87.5%، تليها بنسبة 60% في الجامعات الغربية. وتزداد نسبة التأييد بين الإعضاء المسلمين والمسيحيين أكثر منها بين اليهود. ويلاحظ ارتفاع نسبة تجنيد المؤسسة العسكرية في النخبة الإسرائيلية لتصل لنسبة 94.28%، وانخفاضها بنسبة 9.2% في النخبة الفلسطينية. وهناك ارتفاع نسبة التأييد إلى 75% بين ذوى الخلفيات والمناصب المدنية في النخبة الإسرائيلية؛ وترتفع نسبة التأييد بين إعضاء النخبة الفلسطينية بين ذوى الخلفيات والمناصب العسكرية لتصل إلى 66.7%.

الملخص باللغة الإنجليزية

Party affiliation of both Palestinian and Israeli elites has played a significant role in adopting Oslo agreement especially for the ruling Israeli elite and Fatah members of the PLO. The secular parties in the Israeli government adopt the agreement more than religious and national parties; they have also shown more open tendencies towards Oslo Pact than their Palestinian counterparts. The old and those who were born inside Palestine in both elites support the agreement unlike the young or those who were born outside. The study also shows that the higher the level of education, the more support to the agreement mainly among those who received education in Eastern European universities (87%). Moslems and Christians-in both sides- adopt the agreement more than Jews. Military recruitment in the Israeli elite is much higher than that in the Palestinian side (94.28 % and 9.2% respectively). Finally, Israeli civil employees back the agreement more than those working in the military (75 %); while Palestinians with military background support the Pact more than those with civil backgrounds (66.7 %).

مقدمة

بعد قرار المشاركة العربية في مؤتمر مدريد عام 1993، جاء اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي ليشكل رسمياً بداية إقامة علاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الوقت الذي كانت تجرى فيه جلسات التفاوض العلنية لمؤتمر مدريد 1991 بين الفريق الفلسطيني (ضمن الوفد الأردني) برئاسة حيدر عبد الشافي، والوفد الإسرائيلي المشكل من حكومة أسحاق رابين، جرت مفاوضات سرية بين وفد منظمة التحرير ضم محمود عباس وأحمد قريع وحسن عصفو وياسر عبد ربه؛ وضم الوفد الإسرائيلي طاقم من وزارة الخارجية الإسرائيلية بقيادة أوري سافير. ويبدو أن مرحلة المفاوضات السابقة منذ انعقاد مؤتمر مدريد مهدت السبيل لإسرائيل وفلسطينياً لاستيعاب "المفاجأة" وتقبلها والتعامل معها كواقع قائم. على المستويين السياسي والشعبي على حد سواء.

شغلت الكنيست الثالثة عشرة مهام منصبها لمدة أربع سنوات تقريبا وخلالها كانت هناك حكومتان – الحكومة الخامسة والعشرون برئاسة يتسحاق رابين، وبعد مقتله – الحكومة السادسة والعشرون برئاسة شمعون بيرس. حقق حزب العمل لأول مرة فوزا في الانتخابات (منذ أن خسر في الانتخابات للكنيست التاسعة) ونال 44 مقعدا إزاء 35 مقعدا نالها الليكود، وأقام رابين حكومة شارك فيها ما عدا حزب العمل كذلك الأحزاب ميرتس وشاس.

وعلى خلفية اتفاقية إعلان المبادئ مع الفلسطينيين انسحب شاس من الحكومة، وبقت الحكومة حكومة انتقالية تستند إلى دعم من أحزاب المعارضة – الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) والحزب العربي الديمقراطي.

وكانت الأحداث المركزية خلال فترة عمل الكنيست الثالثة عشرة هي توقيع اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين، وتوقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية ومقتل رئيس الحكومة يتسحاق رابين، على يد أحد الإسرائيليين عام 1995.

بالإضافة لقد غيرت الحكومة برئاسة العمل من اتجاه عملية السلام التي شرعت فيها الحكومة التي سبقتها بعد مؤتمر مدريد. وبعد طرد 415 نشيطا من نشطاء "حماس" و"الجهاد الإسلامي" إلى لبنان في كانون الأول 1992، وفي أعقاب الجمود الحاصل في محادثات واشنطن، بدأت إسرائيل بإجراء مفاوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية في النرويج – مفاوضات بدأت بمثابة مبادرة شخصية لعضو الكنيست يوسي بيلين .

وفي 13 أيلول 1993 تم توقيع إعلان المبادئ (أوسلو 1) بشأن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وخروج إسرائيل من غزة وإقامة سلطة فلسطينية. وبالرغم من أنه في هذه المرحلة لم يدر الحديث حول إخلاء مستوطنات يهودية، إلا أنه الاتفاقية أثارت خلافات في صفوف الشعب الإسرائيلي والكنيست، إذ حاض الحملة ضد العملية الزعيم الجديد لليكود، عضو الكنيست بنيامين نتنياهو .

وفي التصويت على اقتراح بسحب الثقة من الحكومة الذي تم طرحه على الكنيست في ضوء الاتفاقية في 23 أيلول 1993 صوت 61 عضواً من أعضاء الكنيست ضد الاتفاقية في حين صوت 50 إلى جانبها امتنع ثمانية وغاب عضو واحد عن القاعة خلال التصويت (saqer.jabali,2014).

وفي 27 أيلول 1995 تم توقيع اتفاقية أخرى (أوسلو2) بين إسرائيل والفلسطينيين في طابا، تعهدت فيها إسرائيل بالخروج من المناطق السكنية المكتظة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها ست مدن، كما أتفق على إجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس التشريعي والذي تم في 120\1\1996. (موقع الكنيست، الكنيست الثالثة عشرة: الدورة الحادية والثلاثون، أنظر اخذت بتاريخ 30\8\2014 موقع الكنيست:

http://www.knesset.gov.il/review/ReviewPage.aspx?lng=2&kn_s=13

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لإجراء دراسة مقارنة بين النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، وذلك من خلال دراسة وتحليل الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية، ومصادر التجنيد لكل من النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وأثر ذلك على توجههما نحو عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية،

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة إلى التعرف من خلال المقارنة عن مدى تأثير الانتماء تكوينات الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية لكل من النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وأثر ذلك على توجههما نحو عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، وكذلك معرفة أثر مصادر تجنيد النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية على توجههما نحو عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، وبالتالي معرفة أوجه الشبه والخلاف في المتغيرات والخصائص بين النخبتين، وهذا ما تسعى إليه الدراسة.

تساؤلات الدراسة: - تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل هناك علاقة بين الانتماء السياسي لعضو النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وتوجه نحو عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية؟
 2. هل هناك علاقة بين الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية (معدل العمر، ومكان الولادة، والمستوي العلمي، ومكان الدراسة، الديانة) لعضو النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وتوجه نحو عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية؟
 3. هل هناك علاقة بين مصادر تجنيد عضو النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وتوجه نحو عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية؟
- فرضيات الدراسة:** تنطلق الدراسة من الفرضيات الرئيسية التالية:
1. هناك علاقة بين الانتماء السياسي لعضو النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وتوجه نحو عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية.

2. هناك علاقة بين الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية (معدل العمر، ومكان الولادة، والمستوي العلمي، ومكان الدراسة، الديانة) لعضو النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وتوجه نحو عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.

3. هناك علاقة بين مصادر تجنيد عضو النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وتوجه نحو عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.

منهج الدراسة: تستخدم الدراسة منهجين الأول هو منهج النخبة لدراسة إرتباط مكونات النخبة الاجتماعية والاقتصادية الذاتية وتأثيرها على سلوك اعضائها السياسي. والمنهج الثاني هو المنهج المقارن لمعرفة أوجه الشبة والخلاف بين النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وتأثير ذلك على توجههما نحو عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، ومحاولة التنبؤ لما قد يطرأ من تغيير في مكونات النخبتين الفلسطينية والإسرائيلية وأثر ذلك على توجههما تجاه عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية. بالتالي يمكن التنبؤ بمستقبل عملية السلام.

وتستخدم الدراسة منهج النخبة في دراستها للأصول الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء النخبة الوزارية الإسرائيلية؛ وذلك لمعرفة مدى العلاقة بين الانتماء الحزبي والخصائص الاجتماعية لأعضاء النخبتين الإسرائيلية والفلسطينيين وبين توجه الأعضاء نحو عملية السلام.

وهناك اتجاهان في موضوع تكوين النخبة، الأول: يرى أن فرصة أي مواطن في دخول النخبة لا علاقة لها بالمهنة، والتعليم، والاتجاه السياسي، والانتماء الحزبي، والأصل العائلي، والسن، والنوع، والدين، والأصل العرقي ... الخ، ولذا تكون كل شريحة اجتماعية ممثلة في بنية النخبة. والاتجاه الثاني على النقيض من ذلك، لأنه قد يتوقف الدخول إلى النخبة على كل هذه العوامل، الأمر الذي يعني احتكار أصحاب المكانات العليا اقتصادياً واجتماعياً القيادة السياسية والنخبة السياسية. تساند الاتجاه الثاني نتائج دراسات شتى حول الأصول الاجتماعية للنخب السياسية، وإمكانية ربط الخلفية الاجتماعية لأعضاء النخبة بأدائهم السياسي(المنوفي، 1985، ص ص 61-71).

وقد عرف موسكا وباريتو Pareto النخبة بأنها فئات من الناس تمارس السلطة السياسية مباشرة، وتكون في وضع يؤثر بشدة في عملية ممارستها، كما أدركا أن النخبة الوزارية تتألف من فئات اجتماعية متميزة. وعرفها رايت ملز بأنها مفهوم يرتبط بالقوة، ويحدد النخبة بأنهم أولئك الذين يتحكمون بالقوة داخل المجتمع سواء أكانت تلك القوة عسكرية أم اقتصادية أم سياسية(بركات، 1983، ص ص 70-72). أما تيسير الناشف فعرفها بأنها تتكون من الأشخاص الذين يملكون ويمارسون السلطة السياسية بدرجة أعظم من دور بقية أشخاص مجتمعهم(الناشف، 1975، ص 131).

فالنخبة الوزارية التي وصفها موسكا وباريتو بأنها تتألف من أولئك الذين يشغلون المراكز السياسية الهامة في المجتمع ويملكون مقاليد القوة فيه (بوتومور، 1985، ص 50)

ويقصد بالنخبتين التشريعتين الإسرائيلية (الكنيست) وهم أعضاء السلطة التشريعية (الكنيست) الثالثة عشرة في الدورة الحادي والثلاثون والبالغ عددهم 120 نائبا الذين صوتوا على بلاغ الحكومة بخصوص اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية بيوم 1993\9\23 (تصويت حجب الثقة أو سلو 1). في حين يقصد بالنخبة الفلسطينية هم أعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية البالغ عددهم انذاك 107 عضوا صوت منهم ثلاثة وثمانون على اتفاق أو سلو 1 بتاريخ 1993\10\10. يذكر أن المجلس المركزي لمنظمة التحرير تشكل عام 1979 باعتباره هيئة منبثقة عن المجلس الوطني.

كما تستخدم الدراسة المنهج المقارن الذي اتجهت اليه معظم الدراسات الحديثة على أساس أن المنهج المقارن ضروري لإثبات النظريات والوصول إلى قواعد عامة. وتبدأ الدراسة المقارنة باستمرار بمرحلة وصفية تحليلية للظواهر السياسية المراد دراستها لأكتشاف أوجه الشبه والخلاف بينهما، سواء كانت هذه المقارنة مكانية، أو زمانية، أو موضوعية.

كما يهدف المنهج المقارن في النهاية إلى أستخلاص نتائج وقواعد عامة غير محددة بزمان ومكان، ولكي تكون النتائج دقيقة يجب أن تزداد الحالات المدروسة لأن تعددها يتيح المجال لأستبعاد تأثير الحالات الخاصة والمتطرفة (بركات، نظام، وعثمان الرواف ومحمد الحلو، 1989، ص23).

لذلك تأتي هذه الدراسة، والتي سنتناول هذا الموضوع على النحو التالي:-

الانتماء الحزبي لأعضاء النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

يلعب الانتماء الحزبي والعائدي دوراً بارزاً في التوجه السياسي لعضو النخبة، وهذا يظهر من خلال تحليل العلاقة بين الانتماء الحزبي والعائدي للنخبة التشريعية الإسرائيلية واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، أن هناك علاقة بين الانتماء الحزبي لعضو النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية وتبني العضو لاتفاقية أو سلو (1).

فقد أيد الاتفاق جميع أعضاء حزب العمل وميرتس والجهة الديمقراطية للسلام والقائمة العربية الموحدة، بينما عارضها جميع الوزراء من الأحزاب الدينية وهي تسوميت، والحزب الديني القومي (المفدال)، ويهودايت هتوراه، وموليدات، كما عارضها 93.75% من أعضاء حزب الليكود، وأمتنع كل أعضاء حزب الاتحاد العالمي للشريكين المتمسكين بالتوراه، و6.25% من أعضاء حزب الليكود، انظر جدول (1).

جدول (1)

الانتماء الحزبي للنخبة التشريعية الإسرائيلية واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

(أسلو 1)

المجموع		امتناع		معارض		مؤيد		الموقف الانتماء الحزبي
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
100	42					68.86	42	العمل
100	12					19.68	12	ميرتس
100	4					6.56	4	الجبهة الديمقراطية للسلام
100	3					4.50	3	القائمة العربية الموحدة
100	30	25	2	60	30			الليكود
100	7			14	7			تسوميت
100	6			12	6			الحزب الديني القومي - المفدال
100	5			10	5			يهودات هتوراه
100	2			4	2			موليدات
100	6	75	6					الاتحاد العالمي للشرقيين المتمسكين بالتوراه
100	119	100	8	100	50	100	61	المجموع:

ويلاحظ من خلال تحليل جدول (1) المتعلقة بالانتماء الحزبي واتفاقية أوصلو 1 أن 86.86% من المؤيدين هم من حزب العمل، و 19.68% من ميرتس و 6.56% من الجبهة الديمقراطية للسلام و 4.50% من القائمة العربية الموحدة. في حين بلغت نسبة المعارضين لاتفاق أوصلو من أعضاء الليكود 60% الذي سبق وان صوت من اعضائه على اتفاقية كامب ديفيد، وهناك 14% من تسوميت، و 12% من والحزب الديني القومي (المفدال) و 10% من يهودايت هتوراه، و 4% من موليدات. في حين نجد أن 75% من أعضاء الذين أمتنعوا عن تأييد اتفاق أوصلو 1 هم أعضاء حزب الاتحاد العالمي للشرقيين المتمسكين بالتوراه، و 25% منهم من حزب الليكود.

جدول (2)
نمط تصويت أعضاء النخبة الفلسطينية على اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية
الإسرائيلية (أسلو1)

المجموع		امتناع		معارض		مؤيد		الموقف الانتماء الحزبي
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
100	40	5	2	45	18	50	40	المستقلون
100	31	22.6	7			77.4	24	فتح
100	4					100	4	حزب الشعب الفلسطيني
100	3					100	3	حزب الأتحاد الديمقراطي
100	5			100	5			الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
100	3			100	3			الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
100	3			100	3			حركة الجهاد الإسلامي (بيت المقدس)
100	1	100	1					حركة الجهاد الإسلامي (كتائب الأقصى)
100	3			66.7	2	33.3	1	جبهة التحرير الفلسطينية
100	99	100	34.3	34	55.6	100	55	المجموع:

ويظهر من تحليل الجدول (2) أن أعضاء النخبة الفلسطينية لحركة فتح أيدوا العملية السلمية بنسبة 77.4% وأمتنع 22.6% منهم عن التصويت، وأيد كل أعضاء حزب الشعب الفلسطيني وحزب الأتحاد الديمقراطي وجبهة النضال الشعبي العملية السلمية بنسبة 100%، في حين أن 33.3% من أعضاء النخبة المنتمين لجبهة التحرير الفلسطينية أيدوا العملية السلمية وعارضها 66.7% منهم.

و بلغت نسبة المعارضة لعملية السلام بين اعضاء النخبة المنتمين الى الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير العربية وحركة الجهاد الاسلامي (بيت المقدس) 100% اما عضو النخبة السياسية المنتمي لحركة الجهاد الاسلامي (كتائب الاقصى) قد امتنع عن التصويت. و بلغت نسبة المؤيدين من اعضاء النخبة الفلسطينية للعملية السلمية 55,6% و عارضها 34,3% و امتنع عن التصويت 10,1%.

تمكن الباحث من معرفة الانتماء الحزبي ل (99) عضو من اعضاء المجلس المركزي من أصل 107 اعضاء، أفراد، بنسبة (92.52%)، وتعذر الحصول على أي معلومات عن ثمانية أشخاص، وبلغ مجموع الأفراد الذين تمت مقابلتهم شخصياً (70) بنسبة 65.44% (خلال عامي 1996 - 1997) من المجتمع الدراسي.

يذكر أن عدد الاعضاء الذين حضرو الاجتماع عند التصويت في المجلس المركزي عام 1993 كانوا 83 عضواً، وان معظم الغائبين عن التصويت اعلنو معارضتهم، و انتهت عملية التصويت بإعلان رئيس المجلس موافقة المجلس المركزي الفلسطيني على اتفاق اعلان مبادئ باتنتين وستين صوتاً مع معارضة سبعة اصوات و امتناع 8 عن التصويت (الدجاني، احمد، 1994، ص ص 351 _353).

يتضح من خلال المقارنة لتحليل الانتماء الحزبي لإعضاء النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية ما يلي:

1. اعضاء النخبتين المنتمين لأعضاء الاحزاب العلمانية واليسارية في كلا النخبتين أكثر ميلاً لتأييد عملية السلام من اعضاء النخبتين ذوى التوجه القومي واليساري.

2. أن التوجه القومي لإعضاء النخبتين شكل عامل حاسم لتأييد العملية السلمية بين اعضاء النخبة الإسرائيلية خصوصاً لدى النواب العرب الفلسطينيين، فأن حوالي 11% من اعضاء النخبة الإسرائيلية الذين أيدوا اتفاق أوسلو هم من العرب، ولولا تأييدهم للاتفاق لما نجحت عملية التصويت في الكنيست.

3. بالرغم من أن تصويت اعضاء السلطة التشريعية الإسرائيلية قد قرن التصويت على اتفاق أوسلو بالتصويت على الثقة بالحكومة. إلا أن تصويت اعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير كان تصويتاً على أوسلو فقط.

4. كاد الائتلاف الحكومي لحكومة أسحاق رابين أن يتعرض للانهيار لولا قيام بعض أحزاب المعارضة من اعضاء الجبهة الديمقراطية للسلام والقائمة العربية الموحدة بتأييد اتفاق أوسلو وبنفس الوقت انقاذ الحكومة الإسرائيلية من الانهيار رغم أنهم معارضة، وهذا قد يماثل بدرجة كبيرة مع ما قام به ياسر عرفات من رعاية عملية أنشفاق قادها ياسر عبد ربه عن الجبهة الديمقراطية بزعامة نايف حواتمة التي عارضت اتفاق أوسلو رغم تقدمها عام 1974 بالبرنامج المرهلي

لمنظمة التحرير الذي دعا إلى إنشاء سلطة فلسطينية على أي جزء تنسحب إسرائيل منه أو يتم تحريره، وأستخدام كافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح. 5. رغم أن الحكومة الإسرائيلية وحكومة منظمة التحرير الفلسطينية أيدت إعضائها من الحزب الحاكم اتفاق أوسلو بدعم من المعارضة، لكن حاجة الحزب الحاكم في إسرائيل ممثل بحزب العمل للمعارضة خارج تشكيلة الائتلاف الحكومي (والجبهة الديمقراطية للسلام والقائمة العربية الموحدة) للتصويت على الاتفاق أكثر بكثير من حاجة حركة فتح كحزب حاكم للمعارضة ممثلة بحزب الاتحاد الديمقراطي (فدا) وحزب الشعب، فالحكومة الفلسطينية التي ترأسها ياسر عرفات بحاجة لإطفاء طابع الشرعية على قرارات القيادة الفلسطينية.

6. رغم أن الحكومة الإسرائيلية وحكومة منظمة التحرير الفلسطينية كانت لديها معارضة شديدة للعملية السلمية خاصة في إسرائيل أكثر منها بكثير بين الفلسطينيين: ففي إسرائيل اغتال أحد الإسرائيليين اسحاق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية التي توصلت لاتفاق أوسلو مع الفلسطينيين، وتقف حكومة شارون بدس السم لياسر عرفات التي توصل لاتفاق أوسلو مع إسرائيل مما أدى إلى استشهاده بتاريخ 2014\11\11.

7. يلاحظ أن معظم الفصائل البارزة التي كانت تعارض اتفاق أوسلو (مثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) قد انخرطت بمؤسسات السلطة الفلسطينية والتي هي أبرز أفراتزات اتفاقيات اوسلو، إضافة إلى انخراط ثلاثة أعضاء (هم عباس زكي وابو ماهر غنيم، وصخر حبش) من أصل أربعة أعضاء من إعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح قد صوتوا ضد أوسلو لكنهم أنخرطوا بمؤسسات السلطة الفلسطينية باستثناء فاروق القومى الذي استمر في معارضته لاتفاق أوسلو.

الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية لأعضاء النخبتين التشريعتين وتبنيهم

لاتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية

يقصد بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء النخبتين التشريعتين معدل العمر، ومكان الولادة، والمستوى العلمي، ومكان الدراسة، الديانة، (اعتمد الباحث في رصد كافة الخصائص وأعمادها من الموقع الرسمي للكنيست الإسرائيلي عام 1993، والمقابلة الشخصية لسبعين عضوا بإعضاء المجلس المركزي وجمع المعلومات المتعلقة بالآخرين) وذلك لمعرفة مدى تأثيرها على تبني عضو النخبتين لاتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، تناولها على النحو التالي:-

أولاً: التركيبة العمرية لأعضاء النخبتين التشريعتين والموقف من اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

يعتبر العمر أداة تحليلية رئيسية في فهم النخبتين التشريعتين الإسرائيلية والفلسطينية، باعتباره مؤشراً يرتبط بسنوات التنشئة السياسية التي تشكل أفكار النخبتين التشريعتين من جهة، ولارتباطه بالنظم السياسية التي تعبر عن استقرار النخبتين التشريعتين أو سرعة تبديلها من جهة أخرى.

ويظهر من خلال تحليل العلاقة بين التركيبة العمرية لأعضاء النخبتين التشريعتين وموقفهم من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، صحة فرضية الدراسة التي ترى أن هناك علاقة بين معدل عمر عضو النخبتين التشريعتين وموقفهم من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية.

جدول (3)

التركيبة العمرية لعضو النخبتين التشريعية الفلسطينية- الإسرائيلية واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية (أسلو 1)

الرأي العقد العمرى	عضو النخبة	مويد		معارض		امتناع		الجموع	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
العقد الثالث	الإسرائيلية	4	36.36	5	45.46	2	18.18	11	100
	الفلسطينية	-	-	-	-	1	100	1	100
العقد الرابع	الإسرائيلية	19	44.18	21	48.84	3	6.98	43	100
	الفلسطينية	5	45.5	5	45.5	1	9	11	100
العقد الخامس	الإسرائيلية	22	55	15	37.15	3	7.5	40	100
	الفلسطينية	22	64.7	9	26.5	3	8.8	24	100
العقد السادس	الإسرائيلية	12	63.15	7	36.85			19	100
	الفلسطينية	22	56.4	13	33.3	4	10.4	39	100
العقد السابع	الإسرائيلية	4	66.67	2	33.33	-	-	6	100
	الفلسطينية	5	71.4	2	28.6	-	-	7	100
العقد الثامن	الإسرائيلية	-	-	-	-	-	-	-	-
	الفلسطينية	-	-	2	100	-	-	2	100

تمكن الباحث من معرفة الانتماء الحزبي ل (94) عضواً من أعضاء المجلس المركزي من أصل 107 أعضاء، أفراد، بنسبة (87.85%)، وتعذر الحصول على أي معلومات عن ثلاثة عشرة شخصاً.

ويظهر أن النخبة التشريعية الإسرائيلية أكثر انفتاحاً من النخبة الفلسطينية؛ فهناك 11 عضو من أصل 120 عضواً من أعضاء النخبة التشريعية الإسرائيلية هم من أعمار العقد الثالث، بينما هناك عضو واحد فقط من أصل 107 من أعضاء النخبة الفلسطينية هم من أعمار العقد الثالث. بينما يزداد أعضاء النخبة من هم في أعمار العقود العليا (كبار السن) في النخبة الفلسطينية عنه في النخبة الإسرائيلية؛ ويعود

ذلك لإعتماد الانتخابات بشكل دوري لأختيار أعضاء السلطة التشريعية الإسرائيلية في حين لا تجرى انتخابات لأختيار أعضاء المجلس المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية.

كما تتساوى نسبة المؤيدين بين أعضاء النخبتين بين من هم في العقد الرابع، وترتفع نسبة المؤيدين بين أعضاء النخبة التشريعية الإسرائيلية في العقد الثالث إلى 36.36%، بينما لا يوجد أحد من المؤيدين والمعارضين بين من هم في العقد الرابع في النخبة التشريعية الفلسطينية، وترتفع نسب التأييد لحوالي 10% من النخبة الفلسطينية عنه في النخبة الإسرائيلية في العقد الخامس بينما تقل بنفس النسبة في العقد السادس.

كما ويظهر الجدول أن تحليل العلاقة بين التركيبة العمرية لأعضاء النخبة التشريعية الإسرائيلية وموقفهم من العملية السلمية وجود ارتفاع في نسبة التأييد لهذه العملية بين الأعضاء عند كبار السن وتقل عند صغار السن في المعدل الأجمالي للنخبتين، حيث بلغت نسبة تأييد أعضاء النخبة الإسرائيلية بين من هم في العقد الثالث 36.36%، والعقد الرابع 44.18%، والعقد الخامس 64.7%، وفي العقد السادس 56.4%، وبلغ في العقد السابع 71.4%. وهذا يتفق لدرجة كبيرة مع تحليل العلاقة بين التركيبة العمرية لأعضاء النخبة السياسية الفلسطينية وموقفهم من العملية السلمية حيث تميز بارتفاع في نسبة التأييد لهذه العملية بين الأعضاء في العقود الخامسة والسادسة والسابعة، حيث بلغ في العقد الخامس 64.7%، وفي العقد السادس 56.4%، وبلغ في العقد السابع 71.4%.

رابعاً: مكان الولادة

لا يعبر مستوى التمثيل في المؤسسات الصهيونية الرسمية عن واقع تمثيل اليهود بين من في داخل إسرائيل وخارجها، ولا يعكس القوة العددية للإسرائيليين والأماكن التي هاجرو منها وتمثيلهم، ويتفق ذلك مع النخبة الفلسطينية، فلا يعبر مستوى التمثيل في المؤسسات الفلسطينية الرسمية عن واقع المجتمع الفلسطيني، ولا يعكس القوة العددية للمجتمع الفلسطيني بسبب التغيرات الكبيرة التي طرأت على المجتمع الفلسطيني وزيادة عدد المهجرين الفلسطينيين عامي 1948 و1967. والجدول (4) التالي يوضح ذلك :

جدول (4)
مكان الولادة والموقف من تبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية
الإسرائيلية

الموقف	مكان الولادة	عضو النخبة		مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
داخل فلسطين											
الإجمالي	الإسرائيلية	44	51.16	38	44.19	4	4.65	86	100		
الإجمالي	الفلسطينية	48	51.61	36	38.71	9	9.68	93	100		
إجمالي النخبين		92	51.40	74	41.34	13	7.26	179	100		
خارج فلسطين											
الإجمالي	الإسرائيلية	17	51.51	12	36.37	4	12.12	33	100		
الإجمالي	الفلسطينية	3	60	2	40			5	100		
إجمالي النخبين		20	52.63	14	36.84	4	10.53	38	100		

تمكن الباحث من معرفة الانتماء الحزبي ل (98) عضو من أعضاء المجلس المركزي من أصل 107 أعضاء، أفراد، بنسبة (92%)، وتعذر الحصول على أي معلومات عن تسعة أشخاص. فهناك حوالي 72.27% من أعضاء النخبة التشريعية الإسرائيلية المولودون في إسرائيل لكنهم يمثلون حوالي 43% من يهود العالم. بينما نجد أن هناك حوالي 27.73% من أعضاء النخبة الإسرائيلية المولودون في الخارج يمثلون فعلياً حوالي 57%.

في الوقت الذي يشكل الفلسطينين المولودين داخل فلسطين في النخبة السياسية الفلسطينية إلى 94.90%، بينما تنخفض نسبة تمثيل الفلسطينين المولودين خارج فلسطين في النخبة الفلسطينية إلى 5.10%، علماً بأن الشعب الفلسطيني يتوزع بشكل متساوي تقريباً بين الداخل والخارج الذي يقدر عدده 12 مليون نسمة على أقل تقدير. يتضح من ذلك أن النخبة الإسرائيلية أكثر تمثيلاً من النخبة الفلسطينية. وتحليلاً لما سبق فإن هناك تساوي في نسبة الإجمالي للمولدين المؤيدين بين أعضاء النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية لتصل حوالي 51%، بينما تقل نسبة أعضاء النخبة الفلسطينية المعارضين لتصل إلى 38.71%، بينما تزيد نسبة المعارضين بين أعضاء النخبة التشريعية الإسرائيلية المولودين في داخل فلسطين

لتصل لنسبة 44.19%. وتزداد نسبة التأييد بين أعضاء النخبة الفلسطينية المولدين في خارج فلسطين لتصل إلى 60% بينما تقل بين أعضاء النخبة الإسرائيلية لتصل إلى نسبة 51.51%.

خامساً: المؤهل الدراسي

أولى الفلسطينيون منذ الأقتلاع الأول لهم عام 1948 أهمية وقيمة خاصة وينظر إليه على أنه حيازة، يمكن استخدامه مهما اختلفت الأوضاع، وكما يجد الشخص فيه مركز اجتماعي ورخاه اقتصادي، ويثمن التعليم على أنه يوفر دخل أفضل ومنزلة معززة لا سيما لدى القطاعات الفلسطينية التي فقدت أملاكها، وأصبح التعليم لا سيما لدى القطاعات التي فقدت أملاكها، وأصبح التعليم مصدر فخر العائلة وإبراز هويتها، أو استثمار أمن اقتصادي للمستقبل.

وتسعى الدراسة لتحليل العلاقة بين متغير المؤهل الدراسي لعضو النخبتين التشريعتين والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية إلى اختبار فرضية الدراسة التي ترى أن هناك علاقة ايجابية بين مستوى التعليم وتبني العضو اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، لذلك اعتمدت الدراسة ثلاثة مستويات علمية هي: ما دون الثانوي، جامعي، وما فوق الجامعي.

كما تفترض الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع المستوى العلمي لإعضاء النخبة وزيادة تأييد العضو للعملية السلمية، كما يظهر في الجدول (5) التالي:

جدول (5)

المؤهل الدراسي للعضو والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

الرأي مستوى التعليم	عضو النخبة		مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أعلى من الجامعي										
	19	65.52	9	31.03	1	3.45	29	100		
الإسرائيلية	20	57.1	10	28.6	5	14.3	35	100		
الفلسطينية	39	60.94	19	29.69	6	9.37	64	100		
الإجمالي										
جامعي										
	25	50	24	48	1	2	50	100		
الإسرائيلية	23	53.5	15	34.9	5	11.6	43	100		
الفلسطينية	48	51.61	39	41.94	6	6.45	93	100		
الإجمالي										
دون الجامعي										
	13	40.62	13	40.62	6	18.76	32	100		
الإسرائيلية	10	52.6	9	47.4			19	100		
الفلسطينية	23	45.10	22	43.13	6	11.76	51	100		
الإجمالي										
	4	50	4	50			8	100		
غير متاح للنخبة الإسرائيلية										

تمكن الباحث من معرفة الانتماء الحزبي ل (97) عضو من أعضاء المجلس المركزي من أصل 107 أعضاء، أفراد، بنسبة (90.65%)، وتعذر الحصول على أي معلومات عن عشرة أشخاص.

يظهر من خلال تحليل متغير المؤهل الدراسي كما في الجدول السابق أن أجمالي تأييد النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية يصل إلى 60.94% بين حملة درجة

الدكتوراه والماجستير، وتخفض لنسبة 51.61% بين حملة درجة البكالوريوس، وتخفض إلى ادنى نسبة لها لتصل 45.10%.

وأظهر متغير المؤهلات العلمية لأعضاء النخبة التشريعية الإسرائيلية أن حوالي 66% من أعضاء النخبة التشريعية يحملون درجة بكالوريوس فأعلى، وهناك 42.02% يحملون درجة البكالوريوس، و11.77% يحملون درجة الماجستير، و12.61% يحملون درجة الدكتوراه، وحوالي 15.13% يحملون درجة الثانوية العامة.

في حين أظهر متغير المؤهلات العلمية لأعضاء النخبة الفلسطينيين أن 44.3% من أعضاء النخبة يحملون مؤهلاً جامعياً، و36.1% يحملون مؤهلاً أعلى من الجامعي (ماجستير، دكتوراه) بينما تبلغ نسبة الذين لا يحملون مؤهلاً جامعياً 19%، وبذلك فإن الغالبية العظمى من أعضاء النخبة الفلسطينية (80.4%) تحمل مؤهلاً جامعياً فأكثر (الحسيني السيد، 1993، ص192).

سادساً: مكان الدراسة

ركزت الدراسات التي تناولت النخب السياسية على أماكن الدراسة الجامعية لإلقاء الضوء على طبيعة الأماكن التي ارتادها الأفراد في مراحل تحصيلهم الجامعي وإمكانية تأثير ذلك على حصولهم على مراتب القوة السياسية، لكن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة أماكن الدراسة لأعضاء النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية وتأثير ذلك على تبني العضو لإتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية.

تفترض الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين مكان تعلم عضو النخبتين التشريعتين وتبنيه إتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، ولاختبار ذلك تم تقسيم الجامعات التي درس فيها أعضاء النخبتين إلى قسمين هما:

أ- الجامعات والمعاهد داخل فلسطين: وتشمل الجامعات والمعاهد الإسرائيلية الدينية وغير الدينية.

وكذلك الجامعات والمعاهد الفلسطينية.

1. الجامعات والمعاهد الأجنبية وقسمت إلى ثلاثة أقسام:

أ- الجامعات والمعاهد الغربية.

ب- الجامعات والمعاهد الشرقية.

ج- الجامعات والمعاهد العربية والإسلامية.

والجدول (6) يوضح مكان دراسة العضو والموقف من تبني إتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية

جدول (6)

مكان دراسة العضو والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

الرأي مستوى التعليم	عضو النخبة		مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
داخل فلسطين										
	الإسرائيلية	49	51.58	38	40	8	8.42	95	100	
	الفلسطينية	7	50	7	50			14	100	
الإجمالي	للنخبتين	57	57	35	35	8	8	100	100	
الجامعات والمعاهد الغربية										
	الإسرائيلية	7	53.85	5	38.46	1	7.69	13	100	
	الفلسطينية	11	64.6	3	17.7	3	17.7	17	100	
الإجمالي		18	60	8	26.67	4	13.33	30	100	
الجامعات والمعاهد الشرقية										
	الإسرائيلية	1	100					1	100	
	الفلسطينية	6	85.7			1	14.3	7	100	
الإجمالي		7	87.5			1	12.5	8	100	
الجامعات والمعاهد العربية والإسلامية										
	الإسرائيلية	1	100					1	100	
	الفلسطينية	30	50	23	38.33	7	11.67	60	100	
الإجمالي		31	50.82	23	37.70	7	11.48	61	100	
	غير متاح للنخبة الإسرائيلية	3	42.85	5	57.51			7	100	

تمكن الباحث من معرفة الانتماء الحزبي ل (96) عضو من أعضاء المجلس المركزي من أصل 107 أعضاء، أفراد، بنسبة (89.71%)، وتعدر الحصول على أي معلومات عن (11) شخص.

ويظهر من خلال تحليل متغير مكان دراسة النخبتين التشريعتين ارتفاع نسبة تأييد أعضاء النخبة الإسرائيلية الدارسين في جامعات أوروبا الشرقية والدارسين في الجامعات العربية إلى 100%، بينما تصل نسبة التأييد بين أعضاء النخبة الفلسطينية الدارسين في جامعات أوروبا الشرقية إلى 85.7% وتنخفض النسبة

إلى 50% من الدارسين في الجامعات العربية. في حين تزداد نسبة التأييد لتصل إلى 64.6% بين أعضاء النخبة الفلسطينية الدارسين في جامعات أوروبا الشرقية، بينما تقل لتصل لنسبة 53.85% بين أعضاء النخبة الإسرائيلية الدارسين في الجامعات الغربية مما يشير إلى أن أعضاء النخبة الفلسطينية أكثر توثراً بقيم السلام والحوار من أعضاء النخبة الإسرائيلية. وتزداد نسبة تأييد أعضاء النخبة الإسرائيلية الدارسين في الجامعات الإسرائيلية لتصل إلى 51.58% بينما تقل قليلاً بين أعضاء النخبة الفلسطينية الدارسين في الجامعات الفلسطينية لتصل إلى 50%. ويظهر من خلال تحليل متغير مكان دراسة النخبة التشريعية الإسرائيلية أن 66.67% من أعضاء النخبة التشريعية (الكنيست) الإسرائيلية الدارسين في الجامعات الأجنبية قد أيدوا اتفاقية أوسلو (1)، وأن 33.33% قد عارضوها، و يؤيد 60% من أعضاء النخبة التشريعية الذين درسوا في الجامعات الأمريكية، بينما عارضها 30% منهم، مما يشير إلى دور الجامعات الأجنبية والجامعة الأمريكية في خلق ثقافة التعايش. و ايد 55.82% من أعضاء النخبة التشريعية الدارسين في الجامعات والمعاهد الإسرائيلية (غير الدينية)، في حين يلاحظ أن 20% من أعضاء النخبة التشريعية من خريجي المعاهد الدينية الإسرائيلية قد ايد الاتفاق.

ويظهر من خلال تحليل متغير مكان الدراسة لإعضاء الفلسطينية؛ أن أعلى نسبة من مؤيدي العملية السلمية هي لخريجي الجامعات الأجنبية الشرقية ، إذ بلغت 85.7% يليها 64.6% لخريجي الجامعات الأجنبية الغربية و51.3% لخريجي جامعات العالم العربي والإسلامي.

ونخلص إلى أن نتائج الدراسة أكدت صحة فرضيتها التي ترى أن هناك علاقة إيجابية بين مكان تعليم عضو النخبة في الجامعات الأجنبية وتبنيه للحل السلمي. ويبدو أن أعضاء النخبين الدارسين في الجامعات الأجنبية الشرقية كانوا أكثر تأثراً بالتغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية لذلك سجلوا أعلى نسبة تأييد للعملية السلمية لتصل لنسبة 87.5%. وتليها نسبة تأييد 60% بين أعضاء النخبين الدارسين في الجامعات الأجنبية الغربية الذين قد تأثروا بالثقافة لتلك الدول المؤيدة لقيم التسامح والحوار والعملية السلمية.

ثالثاً: الدين

تشير إحصاءات دائرة الإحصاء المركزية للعام 2012 أنه (من، 2006، SAT) يعيش في إسرائيل 5.9 مليون يهودي و1.3 مليون مسلم إلى جانب 158 ألف مسيحي و131 ألف من الدروز و411 ألف من طوائف أخرى، بحسب أحدث الإحصاءات للمركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" وأشارت الإحصاءات إلى أن عدد السكان الكلي بلغ 7.9 مليون نسمة حتى نهاية العام 2012. والجدول (7) يوضح ذلك

جدول (7)

جنس عضو النخبتين التشريعتين الإسرائيلية - الفلسطينية
واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية (أسلو 1)

الرأي الدين	عضو النخبة	مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
يهودي	الإسرائيلية	52	47.71	49	44.95	8	7.34	109	100
مسلم	الإسرائيلية	7	100					7	100
	الفلسطينية	51	54.3	33	35.1	10	10.6	94	100
مسيحي	الإسرائيلية	1	100					1	100
	الفلسطينية	4	80	1	20			5	100
درزي	الإسرائيلية	1	50	1	50			2	100

تمكن الباحث من معرفة الانتماء الحزبي ل (99) عضواً من أعضاء المجلس المركزي من أصل 107 إعضاء، أفراد، بنسبة (92.52%)، وتعذر الحصول على أي معلومات عن (8) اشخاص.

تهدف الدراسة إلى اختبار فرضيتها التي ترى بأن هناك علاقة بين الانتماء الديني لعضو النخبتين التشريعتين وتبنيه لإتفاق أو سلو.

يتضح من خلال الجدول (7) أن هناك علاقة بين الانتماء الديني لعضو النخبة وبين تبنيه لأتفاق أو سلو. فكل إعضاء النخبة الإسرائيلية من المسلمين والمسيحين أيدوا إتفاق أو سلو، فهناك 80% من إعضاء النخبة الفلسطينية من المسيحين قد أيدوا العملية السلمية، وهناك 54.3% من إعضاء النخبة الفلسطينية المسلمين قد أيدوا إتفاق أو سلو بينما نجد 47.71% من إعضاء النخبة الإسرائيلي اليهود قد أيدوا إتفاق أو سلو. ونجد هناك أنقسام بين إعضاء النخبة الإسرائيلية الدرزي بين مؤيد ومعارض بنسبة 50% لكل منهما.

كما ويظهر متغير الانتماء الديني لأعضاء النخبتين، فيما يتعلق بنسبة تمثيل الأقليات أن هناك ما يقارب 91.60% من الأعضاء في التشريعية الإسرائيلية هم اليهود، و 8.40% يتوزعون على مختلف الطوائف. بينما نجد ما يقارب 95% من أعضاء النخبة الفلسطينية هم من المسلمين، و 5% يتوزعون على مختلف الطوائف المسيحية في فلسطين. وهذا يشير إلى أن النخبة الإسرائيلية أكثر تمثيلاً للأقليات الدينية من النخبة الفلسطينية، وهذا من مؤشرات النظام الديمقراطي. علماً بأن نسبة الأقلية العربية 1948 تصل لحوالي خمس سكان دولة إسرائيل (للمزيد، أنظر جبالي، صقر، النخبة الإسرائيلية، 2014)

وفيما يتعلق بمواقف أعضاء النخبة الإسرائيلية من اتفاق أوسلو كما أظهرت الجدوال السابقة ان هناك علاقة بين الانتماء الديني لعضو النخبة السياسية وتبنيه لإتفاق أوسلو، إذ ترتفع نسبة التأييد لتصل إلى 100% بين من هم منتمين للدين الإسلامي والمسيحي، وتنخفض نسبة التأييد للمنتمين للدين اليهودي لتصل إلى 47.71%، في حين نجد فيما يتعلق بمواقف أعضاء النخبة الفلسطينية من العملية السلمية أن 54.3% من أعضاء النخبة المسلمين مؤيدون للعملية السلمية و35% معارضون و10.6% قد أمتنعوا عن التصويت. وهذا يشير أن الأعضاء المسلمون في النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية أكثر تأييد من الأعضاء اليهود في النخبة الإسرائيلية. وهذا يشير إلى رسالة التسامح التي يحملها من هم منتمين للدين الإسلامي والمسيحي من أعضاء النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية؛ التي تحت على نشر السلام والتسامح بين ابناء البشر جميعا لأنهم خلق الله.

تجنيد النخبتين التشريعتين واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

يتناول هذا القسم من الدراسة العلاقة بين مصادر تجنيد النخبتين التشريعتين والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية، ويقصد بالتجنيد عموماً عملية اختيار أفراد لشغل ادوار في نسق اجتماعي ما، ويعني بالتجنيد السياسي شغل المناصب الرسمية كرئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو الوزير، أو عضو البرلمان أو المحافظ أو الموقف الإداري، وكذا المناصب الأقل رسمية كالنقابي أو الرسمي أو الدعائي، ويقع التجنيد السياسي ضمن المدخلات في التحليل البنائي - الوظيفي. وهو بمثابة وظيفة تؤدي في كل النظم السياسية، لأنه لا بد له من أشخاص يضطلعون بالمهام القيادية والنشيطية فيه (ربيع، محمد محمود، ومقلد، اسماعيل صبري(محرران)، (موسوعة العلوم السياسية، 1994، ص 470).

فالتجنيد السياسي عملية إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا إليها أو وجههم آخرون إلى تقلد هذه المناصب(الجوهري، عبد الهادي، دراسات في الأتتماع السياسي، 1985، ص 39).

كما وتعتبر متابعة مسألة التجنيد السياسي وطرق الوصول للنخبة من أهم الأمور التي تهتم بها دراسات النخبة السياسية، لمعرفة المصادر التي تأتي منها العناصر القيادية في إسرائيل والتركيز على منابع تجنيد الأعضاء وأنماطهم (الناشف، تيسير، 1975، ص 113). ومعرفة العلاقة بين تجنيد النخبة السياسية الفلسطينية وتبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية.

إن الدافع لإنشاء صلة تربط بين الخلفية والمواقف شئ يمكن فهمه، فكما يرى أندنجر وسيرنج Endinger, Searing الدارسان المعاصران للنخبة " إن الشئ الذي قد نرغب في معرفته ... هو ما إذا كنا نستطيع التنبؤ - بدرجة عالية من الاحتمالية- بأن سمات معينة للخلفية ترتبط بمواقف معينة بمعنى يمكن أن نتوقع أن خلفية معينة للصفوة سوف تعطي أيضاً توجهات معينة على أساس دراسة مقارنة للصفوة الأكاديمية الألمانية والفرنسية بالايجاب"(لينشوفسكي، جورج، دت، ص 26).

يعتبر الانتماء الحزبي أحد مصادر تجنيد النخبة السياسية (بركات، نظام، مراكز القوى في إسرائيل 1963-1983، ص ص 48-49). وكذلك الجهاز الإداري الذي يضم كبار رجال الإدارة، وذوي الخبرة والمهارة التطبيقية من العلماء المخترعين والمستشارين في عالم الاقتصاد والتشريع وخبراء الصناعة والإعلام والإعلان (إسماعيل، قباري محمد، 1980، ص302) وكذلك (محمد، محمد علي، ص 407). من ناحية، ومن ناحية أخرى تُعد المؤسسة العسكرية في المجتمعات إحدى القوات الرئيسية للحراك الاجتماعي حيث تتيح لأبناء الطبقات الوسطى والدنيا فرصة الوصول إلى المراكز العليا، ويمثل الجيش أحد الوسائل الهامة في تكوين النخب، ويعتمد تأثير العسكريين على طبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة ومدى المشاكل التي تواجهها، بالإضافة إلى علاقات القوى العسكرية وارتباطها بالقوى السياسية ومدى سيطرة العسكريين على أوجه النشاطات المختلفة في المجتمع ومدى استقلاليتهم، ويجمع علماء الاجتماع على أن الجيوش الحديثة تشكل قنوات أساسية للحراك الاجتماعي الصاعد، ففي المجتمعات التي يتاح فيها التعليم العالي للطبقات الوسطى حيث يمثل الجيش مجالاً لتكوين صفوة جديدة ينتمى أعضاؤها إلى الطبقات الوسطى في المجتمع (الحسيني، السيد، 1993، ص ص 197-198). ووفقاً لذلك، يتم تناول تجنيد النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية من حيث:-

أولاً: الخدمة العسكرية

يظهر من خلال المقارنة بين النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية في ما يتعلق بتحليل العلاقة بين الخدمة العسكرية لأعضاء النخبة والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية. أن حوالي 94.28% من أعضاء النخبة الإسرائيلية قد ادوا الخدمة العسكرية، في حين نجد أن 9.2% من النخبة الفلسطينية قد جاءوا من المؤسسة العسكرية (جيش التحرير وقوات الفصائل والمليشيا)، ويلاحظ انخفاض نسبة أعضاء النخبة الفلسطينية من المؤسسة العسكرية مقارنة مع المؤسسة المدنية، إذ أن الظروف المحيطة لعبت دوراً في فرض القيود أمام وصول قيادات أخرى، فمثلاً قد يكون للعسكريين في فترة الحروب العربية الإسرائيلية دور متزايد يفوق الدور الذي يقوم به أفراد المؤسسة العسكرية في وقت السلام (جبالي، صقر، 1997، ص 74).

ثانياً: مصادر تجنيد النخبتين التشريعتين واتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

إن المعيار الذي اعتمده الدراسة هو السبب الرئيس الذي أتى بالعضو إلى النخبة، وربما كان المنصب الأخير قبل العضوية. ولما كانت هناك مهنتان أو أكثر يمتدنها العضو الواحد تم اعتماد المهنة التي كانت السبب المباشر في دخول العضو إلى النخبة. وربما ان أحد أعضاء النخبة ذا طابع عسكري مع أنه ينتمي إلى حزب ما، إلا أن كون العضو عسكرياً بالدرجة الأولى هو الذي أدخله إلى النخبة، أو عضو آخر ينتمي إلى حزب ما لكي يمارس نشاطه المهني في الحزب. والجدول (8) يوضح ذلك

جدول (8)

مصادر تجنيد النخبتين التشريعتين والموقف من تبني اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية

الرأي		عضو النخبة		مؤيد		معارض		امتناع		المجموع	
الخدمة				عدد %		عدد %		عدد %		عدد %	
المؤسسات العسكرية											
أجمالي	المناصب	الإسرائيلية	44	47.83	45	55.05	3	3.26	92	100	العسكرية
أجمالي	المناصب	الفلسطينية	6	66.7	1	11.1	2	22.2	9	100	العسكرية
		الإجمالي للنخبتين	50	49.51	46	45.54	5	4.95	101	100	
المؤسسات المدنية											
أجمالي	المناصب المدنية	الإسرائيلية	3	75	1	25			4	100	
أجمالي	المناصب المدنية	الفلسطينية	49	55.1	32	35.9	8	9	89	100	
		الإجمالي للنخبتين	52	55.92	33	35.48	8	8.60	93	100	
		غير متاح للنخبة الإسرائيلية	14	53.85	8	30.77	4	15.38	26	100	

تمكن الباحث من معرفة الانتماء الحزبي ل (98) عضواً من أعضاء المجلس المركزي من أصل 107 أعضاء، أفراد، بنسبة (91.58%)، وتعذر الحصول على أي معلومات عن (9) اشخاص.

من خلال دراسة مصادر تجنيد النخبتين التشريعتين كما ظهر في الجدول السابق (8) أن حوالي 75% من ذوي الخلفيات والمناصب المدنية قد أيد اتفاق أوسلو بينما انخفضت نسبة التأييد للاتفاق لتصل إلى 47.83% من ذوي المؤسسات والمناصب العسكرية، وتزداد المعارضة للاتفاق بين ذوي الخلفيات العسكرية لتصل إلى 55.05% وتنخفض أكثر لتصل إلى 25% بين ذوي الخلفيات والمؤسسات المدنية من أعضاء السلطة التشريعية.

في حين أن عوامل تكوين النخبتين التشريعتين الإسرائيلية والفلسطينية تبقى مهمة لمعرفة توجهاتها نحو عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، وأظهر مدى إمكانية تحقيق السلام المفقود بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن ناحية أخرى يظهر الجدول السابق أن إجمالي المناصب المدنية للنخبتين الإسرائيلية والفلسطينية هي أكثر تأييد من إجمالي المناصب العسكرية للنخبتين الإسرائيلية والفلسطينية. فهناك 55.92% من إجمالي المناصب المدنية للنخبتين الإسرائيلية والفلسطينية قد

أيد العملية السلمية، في حين نجد حوالي 49.51% من أجمالي المناصب العسكرية للنخبتين الإسرائيلية والفلسطينية قد أيد اتفاق أوسلو (1). كما أظهر تحليل دراسة مصادر تجنيد النخبة التشريعية الإسرائيلية أن ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة التأييد ضمنى وصل إلى 75% من ذوي الخلفيات والمناصب المدنية، وشهد انخفاضاً وصل إلى 55.1% بين أعضاء النخبة الفلسطينية المجندين من المؤسسات المدنية. في الوقت الذي سجل انخفاضاً في نسبة تأييد النخبة الإسرائيلية للاتفاق لتصل 47.83% بين ذوى المؤسسات والمناصب العسكرية، ولكن تزداد نسبة التأييد بين أعضاء النخبة الفلسطينية فقد ارتفعت لتصل نسبتها إلى 66.7% من بين ذوى المؤسسات والمناصب العسكرية.

الخاتمة :

أظهرت الدراسة أن هناك علاقة بين الانتماء الحزبي لأعضاء النخبتين التشريعتين وبين تبني العضو اتفاقية أوسلو (1)، فقد شكل الانتماء الحزبي لدى أعضاء الحزب الحاكم عنصراً هاماً وضرورياً لتأمين التأييد على اتفاق أوسلو، خاصة بدرجة كبيره لدى أعضاء النخبة الإسرائيلية مقارنة مع أعضاء النخبة الفلسطينية. كما أظهرت الدراسة حاجة الحزب الحاكم في إسرائيل لدى أعضاء أحزاب المعارضة (الجبهة الديمقراطية للسلام والقائمة العربية الموحدة) لتأمين التصويت على أوسلو وإنقاذ الائتلاف الحكومي من الانهيار ، بعكس ما كان يطمح به ياسر عرفات لإضفاء طابع الشرعية للاتفاق من مشاركة بعض إحزاب المعارض مثل حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب الشعب.

كما وأظهرت الدراسة من خلال تحليل معدل أعمار النخبتين، أن النخبة الإسرائيلية كانت أكثر أنفتاحاً من النخبة الفلسطينية؛ فهناك 9.16% من أعضاء النخبة الإسرائيلية من هم في العقد الثالث، في حين نجد فقط 0.93% في النخبة الفلسطينية.

وتعتبر النخبة الإسرائيلية أكثر أنفتاحاً وتمثلاً (بين داخل وخارج فلسطين) من النخبة الفلسطينية؛ وتتشابه النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية من حيث ارتفاع نسبة التأييد لعملية السلام العربية الإسرائيلية عند كبار السن وانخفاضها عند صغار السن، وتتساوى نسبة الأجمالي من المؤيدين المولدين داخل فلسطين بين أعضاء النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية لتصل حوالي 51%.

وظهر من خلال تحليل متغير المستوى التعليمي تشابه النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية؛ ووجود علاقة طردية بين ارتفاع مستوى تعليم العضو وزيادة تأييده للعملية السلمية. أظهرت الدراسة أن هناك علاقة بين مكان دراسة أعضاء النخبتين، وتأييدهم لاتفاق أوسلو، إذ ترتفع نسبة إجمالي التأييد بين أعضاء النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية الدارسين في الجامعات الشرقية لتصل لنسبة 87.5%، وتليها بنسبة 60% في الجامعات الغربية، ثم في الجامعات الفلسطينية بنسبة لتصل 57%.

وكما توجد علاقة بين الانتماء الديني لعضو النخبتين وتبنيه لاتفاق أوسلو، كما شكّلت زيادة في نسبة التأييد بين المسلمين والمسيحيين أكثر منها بين أعضاء النخبة الإسرائيلية. ويلاحظ ارتفاع نسبة تجنيد المؤسسة العسكرية في النخبة الإسرائيلية لتصل لنسبة 94.28%، وانخفاضها بنسبة 9.2% في النخبة الفلسطينية. وهناك ارتفاع في نسبة التأييد لتصل إلى 75% بين ذوى الخلفيات والمناصب المدنية في النخبة الإسرائيلية؛ في حين ترتفع نسبة التأييد بين أعضاء النخبة الفلسطينية بين ذوى الخلفيات والمناصب العسكرية لتصل إلى 66.7%.

التوصيات

هذا وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أبرزها:

- 1- ضرورة التمييز بين رغبة أعضاء النخبتين الإسرائيلية المؤيدين للعملية السلمية في التوجه الصادق والحقيقي نحو الرغبة في العمل على أنجاح العملية السلمية أو الرغبة في أنقاذ الأنتلاف الحكومي وبين الممارسة على أرض الواقع.
- 2- ينبغي التمييز بين أسلوب الأحزاب المعارضة لعملية السلام في كلا النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية، من حيث كونها سلمية أو عنيفة؛ فشارون أعلن في حينه عام (1993) "أنه سيأتي اليوم الذي سيمزق فيه اتفاق أوسلو" وهذا ما حدث عند وصوله للسلطة عام (2001)، وتمكن من إيصال السم لياسر عرفات الذي وقع اتفاق أوسلو مع أسحاق رابين الذي اغتاله أحد الإسرائيليين تعبيراً عن رفضه للعملية السلمية، بينما بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الحالي (كان وزيراً للمالية في حكومة شارون عام (2004) الذي عارض خطة الانسحاب أحادي الجانب، واعتبرها خطأ ورفضاً لفكرة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية ما زال يمارس حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي بحق المدنيين في قطاع غزة الذي أوقع أكثر من 2133 شهيداً (10903) جريح حتى 25\8\2014، ويسعى جاهداً لتحطيم كل حلم لأمكانية تحقيق سلام عادل ودائم. بينما نجد معظم الفصائل التي عارضت أوسلو داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية قد أنخرطت في مؤسسات السلطة الفلسطينية باعتبارها أحد تبعات اتفاقيات أوسلو.
- 3- أن تكون النخبتين الإسرائيلية والفلسطينية الأكثر تعليماً وثقافة من جامعات الدول الشرقية والغربية: أكثر تمثيلاً وافتتاحاً خصوصاً لدى أعضائها الأكثر نضجاً وتبصراً لإرساء أسس عادلة لتحقيق سلام قائم على مبدأ العدالة وارجاع الحقوق المسلوبة لأصحابها الشرعيين.

قائمة بالمراجع

أ - الكتب :

1. بركات، نظام، (1977) **النخبة الوزارية في إسرائيل**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
2. بركات، نظام ، وعثمان الرواف ومحمد الحلو (1989)، **مبادئ علم السياسة**، (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع).
3. بوتومور، توماس (1988)، **الصفوة والمجتمع**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري (واخرون)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
4. الجبالي، صقر، (1997) **التغير في النخبة السياسية الفلسطينية الرسمية وعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة ال البيت: معهد بيت الحكمة).
5. الدجاني، أحمد (1994)، **لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو**، (القاهرة: دار المستقبل العربي).
6. ربيع، محمد محمود، ومقلد، اسماعيل صبري(محرران)(1994)، **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت، جامعة الكويت).
7. **Jabali.Saqer (2013), The Ruling Israeli Elite and the Unilateral Withdrawal Plan,Perepectives on Global Development and Technology,PGDT12 (2013)pp570-589.**

د - قائمة الدوريات:

1. بركات، نظام (1984)، **"مفهوم الصفوة الحاكمة كأحد أنماط القيادة"**، مجلة الباحث، السنة الخامسة، العدد 26، بيروت، آذار.
2. الناشف، تيسير، (1975) **"النخبة السياسية في المجتمع العربي في فلسطين"**، شؤون فلسطينية، عدد 48، بيروت.

هـ - الانترنت

- 1- موقع الحكومة الاسرائيلية
<http://www.pmo.gov.il/Arab/History/PastGovernments/Pages/gov30.aspx>
- 2- موقع الكنيست، أنظر
(http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal0_arb.htm)
- 3- (موقع الكنيست، الكنيست الثالثة عشرة: الدورة الحادية والثلاثون، دور الكنيست في نظام الحكم: صلاحيات وواجبات الكنيست، أنظر اخذت بتاريخ 2014\5\17 موقع الكنيست
(http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal0_arb.htm)
- 4- موقع الكنيست، الكنيست الثالثة عشرة: الدورة الحادية والثلاثون، أنظر اخذت بتاريخ 2014\8\30 موقع الكنيست:
<http://www.knesset.gov.il/review/ReviewPage.aspx?lng=2&kns=13>

5- (1.3 مليون مسلم في إسرائيل، جريدة رأي اليوم، أنظر

<http://www.raialyoum.com/?p=89109>)

نيعومي خازان، العب الاجتماعي لعدم المساواة بين الجنسين،
انظر <http://arblogs.timesofisrael.com>.

6- (Table 2.1 — Population, by Religion and Population. As of may)

2011 estimate the population was 76.0 Jewish. Group". Statistical Abstract of Israel 2006 (No. 57). Israel Central Bureau of Statistics. 2006

او من ويكيبيديا/<http://ar.wikipedia.org/wiki/>